الاقتصاد الثقافي أو الاقتصاد البنفسجي

د. عزيز زروقي

باحث في التاريخ والمسرح والسينما والدراما التلفزيونية

المغرب

الملخص:

تجاوزت الثقافة بمختلف أشكالها ومستوياتها تلك الأدوار والوظائف التقليدية؛ كالقراءة والكتابة والنشر، ومخاطبة المشاعر، وصياغة القيم وغيرها من الواجبات المهمة، والضرورية التي مارستها لقرون طويلة. أصبحت الثقافة الحديثة أحد أهم العناوين الكبرى في الاقتصاد والاستثمار العالمي، وتحولت من مصدر تنوير وتأثير تكلّف الأموال والجهود إلى مصادر تنتج الفرص والثروات. تزاول الثقافة الآن بعض الوظائف والأدوار العكسية أو التكاملية، لتسهم في صناعة الاقتصاد، وتوفير الوظائف والفرص لملايين البشر. الثقافة الآن، تدار كما لو كانت صناعة تنتج الكثير من السلع والبضائع، دون الإخلال طبعا بممارسة دورها الثقافي والتنويري الذي يعد أساسيا ومحوريا.

مدخل:

تحولت الثقافة من قطاع ينتظر الدعم والتمويل لينفذ مشاريعه وبرامجه الثقافية والتنويرية، إلى قطاع وجهه ناعم بملامح ثقافية وإبداعية، ولكنه يدار بشكل احترافي ونهج مهني، تماما كما هو الحال في الشركات والمؤسسات التجارية، الأمر الذي سيضمن له الفعالية والاستمرارية، وهذا ما يحدث الآن في مغربنا، وما نلمسه ونشاهده في العديد من الأنشطة والبرامج التي تنتجها الهيئات الثقافية المختلفة والمتنوعة، والتي تقارب الكثير من الملفات والوظائف والتحولات الاقتصادية والتنموية؛ كالآداب والفنون وكل ألوان وأشكال الثقافة، والتي نعلق عليها الآمال والطموحات لممارسة الكثير من الأدوار والمهام التنويرية والاقتصادية أصبحت الثقافة تتصدر قوائم القطاعات والمجالات الأكثر نموا وتأثيرا في صنع الاقتصادات الوطنية القوية والرائدة.

ثمة أسئلة أخذت تطرح نفسها بإلحاح في السنوات الأخيرة مفادها؛

ما هي العلاقة التي تربط الثقافة والاقتصاد؟ وهل يمكن للثقافة أن تدر أرباحا على الفرد داخل المجتمع؟ وهل تقود الثقافة الاقتصاد أم العكس هو الصحيح؟ وما هي أبرز الاستثمارات الثقافية في اقتصاديات المغرب اليوم من؛ سياحة وسينما وفنون وتواصل بين الشعوب والمجتمعات والبلدان؟ وهل ثمة من يفكر بشكل جدي لتأمين فرص مناسبة وحقيقية لما يمكن أن نسميه بالاستثمار الاقتصادي الذي يدعو أصحاب رؤوس الأموال للاستثمار، ولتوظيف أموالهم في المجالات الثقافية المتعددة، وتحرير السوق الثقافي؟

قد لا تبدو هذه الأسئلة غريبة في مجتمعنا الحداثي التي يؤمن بجدوى الصناعات الثقافية، والتي هنا عبارة عن مجموعة أنشطة وتبادلات ثقافية خاضعة لقواعد اقتصادية، من؛ إبداع وإنتاج وتوزيع واستهلاك لسلع ثقافية. ومن أهم خصائصها طبيعتها المزدوجة الاقتصادية؛ (خلق حركية وديناميكية الثروة وفرص العمل)، أما الثقافية؛ (إنتاج القيم والمعنى)، فتندرج ضمن تقاطع جدلي ما بين الاقتصادي والثقافي.

ثقافتنا الوطنية في مكوناتها المادية والمؤسسية وفي أبعادها غير المادية والرمزية التقليدية والعصرية، تختزن رأسمالا غنيا ومتنوعا يفترض وعيا سياسيا ومؤسسيا علينا استثماره وتثمينه. الأمر ليس ترفا أو موضوعا خطابيا، وإنما يتعلق بمكونات الهوية الوطنية في تعددها وتنوعها اللغوي والجهوي والوطني، وبذاكرة مشتركة، وبقيم يتعين اعتبارها في البرامج والمضامين التي يتعين استحضارها في كل السياسات العمومية، ولا سيما في مجالات "اقتصاديات الثقافة".

هذه المحاضرة إلا محاولة للدخول في عالم جديد مثير، يربط بجرأة بين الاقتصاد والثقافة ليعبر عنه بأنه اقتصاد بنفسجي. سأحاول قدر الإمكان، مقاربة بعض الأمثلة والتطبيقات على تحول الثقافة المغربية إلى صناعة واقتصاد. الثقافة الوطنية الآن، بل منذ سنوات، مارست وتمارس الكثير من وذلك من أجل تطوير وازدهار هذا الوطن.

المبحث الأول: مفهوم "الاقتصاد الثقافي" أو "الاقتصاد البنفسجي".

أثار إعجابي وصف "الاقتصاد البنفسجي" خاصة في كتاب "الاقتصاد العجيب" Freakonomics الذي يمزج علوم الاقتصاد بالثقافة الشعبية بحلول سنة 2005، للمؤلفين: الاقتصادي (ستيفن ليفيت) Steven Levitt و الصحفي (ستيفن دبنر) Stephen Dubner. فعندما قرأت الملخص الوافي للكتاب لفت انتباهي أنه يكشف الحقيقة التي تسير بها معظم الأمور في عالمنا من منظور اقتصادي، والتي تتطلب دراسة الدوافع وراء حدوث الأشياء، لنتعرف على أسرار الاقتصاد والسياسة والحياة بشكل عام، وهكذا ستبدأ أسئلة غريبة ذات روابط عجيبة في الظهور في الكتاب تمهيدا للكشف عن مدى ارتباط الأشياء ببعضها، وبالتالي معرفة أين تكمن المشكلة في نظام حياتنا.

منذ زمن ليس بالبعيد جدا بدأ الحديث عن أنواع وفروع أخرى من الاقتصاد، وهي ناتجة عن التطور أو عن الاهتمام المجتمعي والمؤسساتي بقضايا محددة، ومنها؛ "الاقتصاد البنفسجي" Purple Economy، الذي نعني به "اقتصاد الثقافة" باعتباره حقلا جديدا من حقول علم الاقتصاد الغير المألوف، والذي حاول إضفاء الطابع الإنساني على العولمة والاقتصاد من خلال استخدام الثقافة كمساعد في ترسيخ أبعاد

التنمية/ يأتي اقتصاد الثقافة ترسيخا لموضوع المسؤولية الاجتماعية للشركات التي تستمد جذورها من الميثاق الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الذي اعتمدته الأمم المتحدة في عام 1966م.

ظهر هذا المصطلح أول مرة في فرنسا سنة2011 م في الوثيقة التي تم نشرها في صحيفة (لوموند) Le Monde الفرنسية من قبل المنظمين لأول منتدى دولي حول "الاقتصاد البنفسجي" برعاية كل من (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة اليونسكو) L'Organisation des Nations unies pour l'éducation, la science et la Culture Unesco و(البرلمان الأوروبي) Parlement Européen و (المفوضية الأوروبية) Commission Européenne. ثم نشرت أول مجموعة عمل مشترك بين المؤسسات استنتاجاتها حول "الاقتصاد البنفسجي" في عام 2013م بقيادة (اليونيسكو) Unesco ومنظمات أخرى. وقد تميز التقرير بإشارته إلى الأعمال البنفسجية والمهن البنفسجية:

-الأعمال البنفسجية Purple Jobs: ارتبطت مباشرة من حيث الغاية بالمحيط الثقافي؛ مثل: مخطط تطوير، أو تحويل منزل قديم إلى متحف، أو منح الجوائز والأوسمة المتعلقة بالثقافة للمؤسسات التي تساهم في تطوير الجانب الثقافي.

-المهن البنفسجية Purple Professions: فهي المهن التي تتكيف مع الثقافة؛ مثل: وظائف المصادر البشرية، أو وظائف التسويق والاتصال. وترتبط بشكل كبير بقيم وثقافة المجتمع، مما يضبط استجابة الفرد، ويضمن تفاعله الإيجابي.

جاء "اقتصاد الثقافة" أو "الاقتصاد البنفسجي" للتوفيق بين التنمية الاقتصادية والاستدامة، وليتعدى أدوار الهيئات التي أنشأتها الوزارة الوصية للشأن الثقافي، كداعم للأنشطة والأفراد ولقطاع الخدمات الاقتصادية. هذا الاقتصاد هو مجال اقتصادي يسهم في التنمية المستدامة من خلال زيادة الاعتبار، وتثمين العائد الثقافي للسلع والخدمات. اقتصاد يراعي ويركز على البعد الثقافي، وهو مختلف عن اقتصاد الثقافة الذي يعتبر قطاعا بحد ذاته.

فكيف يمكن الجمع بين الثقافة والاقتصاد في اتجاه واحد إذا كان الهدف من الفعاليات الثقافية والفنية اقتصاديا؟

ارتبط "اقتصاد الثقافة" أو "الاقتصاد البنفسجي" بشكل كبير بقيم وثقافة المجتمع، مما يضبط استجابة الإنسان ويضمن تفاعله الإيجابي، وبذلك تكون الثقافة أحد المحاور المساعدة في تطوير الاقتصاد. إنه تحالف بين الاقتصاد والثقافة لإضفاء الطابع الإنساني على العولمة، وللتوفيق بين التنمية الاقتصادية والاستدامة. إنه مجال واعد بكونه نموذجا قائما على التنمية الثقافية للخروج من الأزمات الاقتصادية وتوجيه الاقتصاد المستقبلي، وكذلك تحديد الأنشطة الإنتاجية.

إن مساهمة "الاقتصاد البنفسجي" في خلق البيئة الثقافية المتنوعة الثرية يجعلها محور الارتكاز في تحقيق غايات التقدم والرفاه. إن نشأة هذا الاقتصاد نابعة من أهمية الموروث والبعد الثقافي في المجتمعات، مرتبطة بمجموعة من العوامل التي تعزز نمو هذا النوع من الاقتصاد، أو تساعد في توازن العوامل المرتبطة به، والتي تشمل التوازن الاقتصادي والسياسي للبلدان، والتركيز على المجتمعات، وتعزيز الجودة والابتكار التي تسهم في الجمع بين المتطلبات المختلفة وتنمية المواهب.

تتداول في "اقتصاد الثقافة" أو "الاقتصاد البنفسجي" مجموعة من الألوان للدلالة على فروع اقتصادية مقسمة إلى سبعة ألوان؛ وهي:

-الأبيض أو الرقمي المتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصال.

-الأحمر المتعلق بالاقتصاد المركزي الاشتراكي في زمن الشيوعية.

-الأزرق المتعلق بالاستفادة من مخلفات الإنتاج والاستهلاك.

-الأخضر الذي يركز على البيئة لتحقيق التنمية المستدامة من خلال تحسين نوعية الحياة وتحقيق العدالة والمساواة الاجتماعية.

-الفضي المتعلق بكبار السن، حيث أن اللون الفضي يرمز للشيب.

-الرمادي أو غير الرسمي الذي لا يُسجل ولا تشمله الإحصاءات والبيانات المركزية ولا يخضع للضرائب ونظام التأمين الاجتماعي.

-البني المتعلق بالصناعات المدمرة والملوثة للبيئة.

-الأسود للاقتصاد الخفي المتعلق بالتهريب والجرائم.

تجد الثقافة نفسها في "الاقتصاد الثقافي" أو "الاقتصاد البنفسجي" قوة ناعمة؛ ذات الأثر البالغ والمتغلغل في تنمية الاقتصاد. فالمتوقع أن تتعدى أدوار هذه الهيئات الشأن الثقافي إلى البعد الاقتصادي أيضا. والواضح أن إنشاء هذه الهيئات دعم للأنشطة وللأشخاص، كما أنها دعم مباشر لقطاع الخدمات الاقتصادية أيضا.

راج مفهوم "الاقتصاد الثقافي" أو "الاقتصاد البنفسجي" في الكثير من الأدبيات الانسانية، خاصة على مستوى تصميم الأسواق الثقافية، وتحريك اقتصادياتها، وإتاحة المجال لفرص استثمارية في مجال؛ طبع الكتب وإصدار الدوريات والتنسيق مع الجامعات لتعزيز فعاليات البرامج المعلوماتية وتكنولوجيا المعلومات، أي ايجاد سوق معلومات وسوق احصائيات. تعزز الدور الواسع والعملياتي للمظاهر المدنية واللوجستية للثقافة، وتحررت من عقدة المهيمنات الخارجية بما فيها؛ مهيمنات السلطة ومهيمنات المقدس، والسعي للدخول في سياق برامج وشركات مع المنظمات الدولية المتخصصة في برامجها المدعومة من البنوك والمؤسسات المجتمعية الأخرى.

لم يعد الحديث عن هذا الاقتصاد مثيرا للاستغراب، ولم يعد مهملا أو كاسدا بالمعنى التجاري التقليدي الذي أسهم في عزل الثقافة عن سياسات رأس المال **الخائف أصلا**، المعروف بـ "رأس المال الجبان"، الذي يشكل (الأموال التي تبتعد عن الاستثمار في الأصول الحقيقية وتفضل البقاء في السيولة، خوفا من المخاطر أو التجارب السابقة). إن هذه الصناعة أخذت تستدعي الكثير من الدراسات العلمية، وفعاليات مراكز البحوث، التي تخطط وترسم وتسوّق لتمكينها من أن تكون جزءا من اقتصاد حيوي يسهم في تعظيم فعاليات الثقافة وأدوارها وسياستها وآليات تسويق بضاعاتها، فضلا عن تنظيم فعاليات معاملاتها والسيطرة على ظاهرة بطالتها التي تعد أشهر **بطالة عالميا**.

يمكن تأمين الاجراءات الفاعلة والمكفولة لانضاج فعاليات هذه الثقافة عبر وجود منتجين ومستهلكين، مع وجود بضاعة وسوق وإعلان ثقافي وعلاقات عامة، تلك التي تدخل فيها خدمات؛ الكتاب والطبع والمعارض، مثلما دخلت فيها صناعة السينما وإنتاجها وتسويقها والمشاركة في المهرجانات الوطنية والدولية، خاصة أن أسواق السينما تمثل أغلى الأسواق عالميا، فمثلا؛ في صناعة الأفلام نجدها تفتح مجالات كبيرة لكتّاب السيناريو، والمخرجين، وفنيي التصوير والصوتيات، والمنتجين، والديكور، والخدع السنيمائية... وهذه مجالات ذات بعد عميق مع المستقبل، وآثارها ستمتد إلى جودة المنتج. بدت بعض من مظاهرها تدخل ضمن الدول التي يعمل نظامها الاقتصادي على أساس الاستثمارات والخدمات البنكية، كما في المغرب، فضلا عن العمل في مجالات جمالية ومعرفية أقل تسويقا وطنيا؛ كالمسرح والموسيقى والتشكيل والفنون البصرية وفنون الطهي و.... **فمعنى ذلك هو تأهيل وتطوير الشباب في تخصصات مهنية ذات عائد مادي كبير عليهم وعلى البلاد.**

إن الذين تعودوا النظر إلى الثقافة بوصفها الحداثي وما بعد الحداثي بأنها لعبة للفرجة فقط، وإباحة المتع المجانية وإشباع غرائز المشاهدة، لم يعد لهم وجود كبير في ظل الحاجة إلى دور خطير للثقافة في الحراك الاجتماعي والسياسي، ومواجهة تحديات حضارية ومعلوماتية أكثر خطورة، لأن الحاجة إلى شروط جديدة ومغايرة للصناعة الثقافية ولاستحقاقات مرحلة ما بعد الحداثة يعني الحاجة؛ إلى وعي ثقافي، وإلى قرار ثقافي، باتجاه تبني مشاريع حقيقية لبناء ثقافي رصين وحقيقي يلامس الحاجات الأساسية لمعطى هذه التحولات، ولمواجهة صيرورتا البناء الحضاري للإنسان والمجتمع الجديدين.

علينا أن نعي أن للثقافة دورا عمليا، وذات فضاء واسع يقترن بتطوير النظام الاجتماعي والسياسي والتعليمي، واستهداف أوسع لحلقات من المتلقي المغربي، والسعي البرامجي والمخطط له لأنسنة توجهاته العامة التي تعزز قيم الاشباع والتنمية، مثلما تعزز قيم الوعي والحرية والديمقراطية والحقوق والسلم والعدالة وغيرها من الأسس البنائية التي يحتاجها الإنسان في التعرف الايجابي على الحضارة والحداثة والعولمة.

تحتاج مشاريع تنمية "الاقتصاد الثقافي" أو "الاقتصاد البنفسجي" إلى برامج وتخطيط واسعين، إذ لم يعد تبني الانتاج الثقافي بمعناه الواسع مناطا بجهود محدودة وهامشية كالتي كنا نتلمس وقائعها ونتائجها ونحن نرى الكثير من مظاهر الفاعلية الثقافية لا تخرج عن كونها انعكاسا للعديد من الفاعليات السياسية، أو نوعا من الدعاية لخطابها الايديولوجي، أو بعض التوجهات الدينية بمعناها المحدود التي كثيرا ما تضع الخطاب الثقافي أمام مظاهر واستعمالات مشبوهة للمرجعيات المالية الداعمة لمثل هذه البرامج الثقافية التي تنطلق في عملها من هذه المرجعيات، والتي هي الأقرب إلى ما يمكن تسميته بمخصصات دعاية إلى هذه الجهة أو تلك.

أن أتعرف على القيم الجمالية والمعرفية والإنسانية للثقافة، يعني أن أتعرف على الوجه العميق للحضارة، وإدراك صورتها المجسدة في العمران والبناء والسلوك والعلاقات والخدمات لبناء الدولة الحاضنة لمجتمع تتفاعل مكوناته، وتتكامل بعضها مع البعض الآخر بنوع من العلاقة التي تقوم على فكرة المواطنة، والحقوق والمساواة والعدالة. وهذه في جوهرها قيم ثقافية تحتاج بالضرورة إلى أشكال عميقة؛ من إجراءات وخطط التنمية الثقافية التي تعزز جهود تعلمها وتوصيفها وتحويلها من قيم ثقافية عامة إلى قيم مكرسة ونامية في حياة الناس، وممارساتهم ووعيهم الحقوقي والوطني والإنساني.

المبحث الثاني: ثنائية الاقتصاد والثقافة

أصبح لدينا ثقافة خالصة وثقافة اقتصادية أو بنفسجية ترضي كافة أفراد المجتمع، بحيث لا يطغى الجانب الاقتصادي على الثقافة، فيتحول إلى **اللاثقافة**، كل ذلك بفضل التصور الاقتصادي، وتفعيل اقتصاديات الثقافة، والتصور للأخلاق الخالصة التي لا تخضع للرؤية الاقتصادية بدعم محدود. ومن الملائم دعم القطاع الخاص للثقافة الخالصة من خلال التعاقد مع مؤسسات اقتصادية في كل منطقة تحت إشراف جمعيات المجتمع المدني الثقافية والفنية، بوصفها مؤسسات رسمية لتفعيل الجانب الثقافي والفني في المنطقة لتخفيف العبء الاقتصادي عن الجمعيات. إن الوسط الثقافي اليومي بحاجة إلى مشروع صناعي ينقل المحتوى الثقافي الوطني إلى العالمية، ويدّر أرباحا تشجع رؤوس الأموال على الاستثمار فيه.

هناك حيطة وحذر من براءة صناعة الثقافة؛ الثقافة المقرونة بالصناعة أو التجارة، بمواءمة عادلة بين الثقافة والاقتصاد. ففئة من شعوب العالم عاشت فترة من الزمن تحت هيمنة نظام يسعى إلى تثقيف السلعة، وهيمن آخر بمفاهيم تخدم نظاما لا يترك شيئا إلا استربح منه فأفرغ الثقافة من مضامينها المعرفية خدمة لمضامينها الاقتصادية؛ أي إننا انتقلنا من زمن "تثقيف السلعة" إلى زمن "تسليع الثقافة"، والثقافة في كلتا الحالتين هي الضحية.

كيف ذلك؟

إن زمن تثقيف السلعة انقضى وجاء الآن زمن آخر بمفاهيم وشعارات تخدم نظاما لا يترك شيئا إلا استربح منه، فهو لا يريد فقط أن يحرر السلعة من الأدلجة ويجعلها سلعة فقط، بل زاد في نزعته السلعوية إلى درجة أنه يريد أن يجعل الثقافة أيضا سلعة، فالرأسمالية تساهم في عولمة الثقافة وانتشارها، لكنها للأسف تساهم إزاء هذا بصنع ثقافة متشابهة وهشة، لكنها مربحة، وهنا يكمن الصراع الذي يقلقنا بين **الثقافة المنتجة للإبداع والثقافة المدرة للأرباح.**

فبراءة الثقافة المقرونة بالصناعة أو التجارة. لآن نزعة بيع الكون وشرائه لم تقتصر على ما نأكل ونلبس ونركب فقط، بل حتى على ما نعتقد ونتذوق ونفكر ونتأمل، وعاشت فئة من شعوب العالم فترة من الزمن تحت هيمنة نظام يسعى إلى تثقيف السلعة، أي حشوها مهما كانت بريئة وبسيطة وتلقائية بمفاهيم وشعارات تخدم نظاما لا يترك شيئا إلا أدلجه. وهنا أستحضر أعمال القمة العالمية الثانية لصناعة الثقافة برئاسة رئيس الوزراء الفرنسي الأسبق (دومينيك دو فيلبان) Dominique de Villepin، ومشاركة ممثلين عن أكثر من 65 دولة، بمقاطعة (قانسو) 甘肃省 بجمهورية الصين.

فكيف يعقل التلاعب والاستخفاف بثقافة كبريات الحضارات العالمية من أجل شغف رأسمالي متطاول؟

باتت عناصر التراث الثقافي مصدر دخل سياحي للدول، وأن جزءا ثابتا من هذه العوائد يذهب لعمليات الحفاظ على الموروث وترميمه أو صيانته من الانقراض، وهذا أمر مقبول، لكن تحويل المثقف إلى سلعة مفرغة من عفويتها فهذا أمر مرفوض؛ ما يعني ارتكاب جريمة أشد بحق الثقافة، وهي صناعة التفاهة والتافهين.

من أجل سياسة استثمارية في مجال اقتصاديات الثقافة، لابد من مراعاة أسس كبرى لا مناص لها من الارتكاز عليها، وهي:

–الهوية: وهو أساس حقيقي لا يمكن تجاهله؛ لأن موضوع الاستثمار هو الهوية نفسه.

–الحقوق: لا بد من بيئة تشريعية وبيئة ملتزمة بالعدالة ليأخذ أي مبدع أو مستثمر حقه دون خوف من ضياعه.

–البيئة الاجتماعية المتماسكة: الأعمال الثقافية والتكسب من ورائها يجب أن تعطى أولية لبث مفاهيم تربوية تجمع ولا تُفرق، وتبرز التعاضد أكثر مما تبرِز التنافر والأحقاد.

–الوطن وأجزائه: هناك ثقافة محلية تمثل أجزاء الوطن، وهناك ثقافة تمثل الوطن كلّه. فيجب هنا الابتعاد عن إلغاء الجزء، بل يجب أن تقدّم ثقافة الجزء كعنصر في ثقافة الكل.

–التقنية والرقمية الحديثة: لا يمكن أن ينجح اقتصاد الثقافة دون الإبداع في التقنية.

بدأ "اقتصاد الثقافة" أو "الاقتصاد البنفسجي" في المجتمع المغربي يقدم نفسه ضيفا جديدا في عالم الاستثمارات الجادة التي تجني من ورائها المملكة المغربية أرباحا لا بأس بها، مع قيام القطاع بكل واجباته في الارتقاء بثقافة المجتمع، وتعزيزها بالأنشطة والفعاليات الثقافية، فضلا عن تبني المبدعين والمبدعات الكثير من الفنون والثقافات، ومن أجل هذا، تسلح القطاع بحزمة من المبادئ والأسس التي تحقق له كامل أهدافه.

لدينا كنز كبير غير مستغل، وهو تراث ثقافي موغل في القدم، هذا التراث لا يقتصر على منطقة دون سواها، وإنما يشمل مناطق المملكة كلّها، وبرؤية تأكد لنا أن القطاع الثقافي المغربي يستطيع أن يساهم من الدخل الوطني للبلاد، لو أنه استثمر الموروث الثقافي للمملكة بالشكل الأمثل، وبرؤية اقتصادية بحتة، لاستطاع أن يوظف إمكانات المملكة الثقافية والفنية بما يضمن لها دخلا وفيرا من جانب، ويعزز الأنشطة والفعاليات الثقافية من جانب آخر، ومن هنا جاءت التعديلات والإجراءات التي أعلنت عنها وزارة الثقافة، وأسست بها عصرا جديدا لثقافة مثمرة، تعطي بقدر ما تأخذ.

حرصت الرؤية الجديدة على تغيير المفاهيم القديمة المترسخة في الثقافة وتحويلها من قطاع يحتاج إلى ميزانيات كبيرة من خزينة الدولة لتسيير أعماله وأنشطته المعتادة إلى قطاع استثماري، لديه ما يراهن عليه من مشاريع نوعية تقدم خدمات غير مألوفة، قادرة على استقطاب رؤوس الأموال، من الداخل والخارج، ومن هنا أوعزت الرؤية لوزارة الثقافة تعزيز العمل على ثلاثة مسارات؛ مسار **تكريس الثقافة كنمط حياة**، مسار **تعزيز الثقافة من أجل النمو الاقتصادي**، مسار **تعزيز مكانة المملكة الدولية والتعريف بالمجتمع المغربي**.

على كل مسار أن يتسلح بأدواته التي تحقق كامل التطلعات الثقافية والاقتصادية. كل ذلك من منظور اقتصادي يضمن استمرارية الاهتمام بالقطاع، ودعمه بما يحتاج من ميزانيات تحافظ على المقومات الثقافية وتثريها، ومن هنا أولت الرؤية اهتمامها بهذا القطاع من خلال مشاريع جديدة، واستحداث مجالات ومسارات ثقافية، تحتضن أكبر قدر من الفنون.

يمهد "اقتصاد الثقافة" أو "الاقتصاد البنفسجي" الطريق لمجالات قادرة على جذب الاستثمارات بفرص متساوية؛ بدءا بالأفلام والمتاحف، ومرورا بالمسرح والفنون، وليس انتهاء بالأزياء وفنون الطهي.... ليس هذا فحسب، فهي أيضا تسعى إلى وضع ملامح تنمية القطاع الثقافي وتكون الجهة الموجهة الدافعة لإحداث التحول المنشود في وطننا، ووضع وتطوير السياسيات العامة، وإجراء الإصلاحات القانونية الضرورية

لتعزيز الفرص الاستثمارية، وإرساء البيئة التمكينية الثقافية وطنيا ودوليا. كما تحرص الوزارة الوصية على عقد الشراكات، وتوثيق العلاقات مع مختلف الجهات والهيئات المعنية بالقطاع لإتاحة مصادر التمويل، والربط بين المستثمرين والفنانين ورجال الأعمال.

يمكننا القيام بعمل يجمع بين الثقافة والفن والاقتصاد في اتجاه واحد إذا كان بالفعل أن المقصود هو العمل الاقتصادي من وراء تفعيل الفعاليات الثقافية والفنية. فإذا قلنا إنه من المهم دفع العجلة الثقافية الفنية وتنميتها اقتصاديا، فإن من المهم التفكير في تفعيل الجانب الاقتصادي لجمعيات الثقافة والفنون لتعمل عملها، ولتقدم لنا أعمالا فنية وثقافية معتبرة على مدى العام، وتحول الفنون والثقافة إلى جانب ترفيهي واقتصادي كبير.

أغلبنا لم يعتاد أن أمسية شاعر أو مناقشة رواية بإمكانها أن تتحول لعمل استثماري، أو أن تدر أموالا على صاحبها، ولو كنا كذلك لكان اقتصاد الثقافة ينافس الاقتصاديات الكبرى، ولما رأينا مثقفا مغربيا يعيش على هامش الحياة ويقتات الفتات، كلنا نعرف أن العمل الثقافي ليس بوظيفة قارة، ونحن لا نريد وظائف ثقافية مؤقتة تتكدس بها وزارة الثقافة، فالوزارة الوصية يمكنها دعم منح ثقافية وفق ضوابط شفافة تصل للأجدر، وتقيس المنتج بطريقة موضوعية، ومن خلال العائد على الاستثمار والمجتمع والثقافة. **فنحن لا نريد بطالة ثقافية ولا تستر ثقافي، نحن نبحث عن عمل ثقافي تنموي دائم وقار.**

تفتح الثقافة مجالا كبيرا للاستثمار، سواء الاستثمار البشري بالتأهيل والتطوير، أو الاستثمار الاقتصادي الذي يأتي تبعا لذلك، استثمار في مجالات ذات بعد عميق مستقبلا، وآثارها ستمتد على جودة المنتج. **الاستثمار الثقافي هو مشروع من نوع فاخر جدا، فبقدر ما هو نقل خبرة الآخرين إلينا فهو أيضا سيعيد رسم الخريطة الثقافية للوطن التي تعتني بالتنوع الثقافي في مختلف مجالات الثقافة والفكر والفنون،** وذلك حتى نستطيع تقديم منتوجا ثقافيا متناغما تشارك فيه كل الأطياف والمجالات، وتجعل المهتم بالشأن الثقافي المغربي أمام خيارات متنوعة ومبهرة.

تسهم ثنائية التنمية الثقافية والتنمية الاقتصادية، بشكل مباشر وغير مباشر في ترويج للقطاعات والأنشطة الثقافية اقتصاديا، وفي الناتج المحلي والوطني والذي أصبح يعرف بـ "الصناعات الإبداعية". والحقيقة لدينا تراث وفير في المحتوى الثقافي الخام، وعجز في الصناعة الثقافية، وهذه مسألة تحتاج إلى ورش وطني كبير بقيادة "وزارة الثقافة"، لأن الوسط الثقافي المغربي اليوم بحاجة إلى مشروع صناعي ينقل المحتوى الثقافي الوطني للعالمية، ليدر أرباحا طائلة تشجع المستثمرين، لا الأدباء والمثقفين على الاستثمار فيه. وهي ليست مجرد وسيلة للتعبير عن الذات والهوية الوطنية فحسب، بل إنها تملك القدرة على التأثير بشكل مباشر وغير مباشر على الهوية الاقتصادية للدول من خلال تشجيع السياحة الثقافية، ودعم الصناعات الثقافية والإبداعية.

يمكن للثقافة أن تفتح أبوابا جديدة للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، الثقافة تعزز الهوية الاقتصادية للدولة عبر تميزها التنافسي في السوق العالمية. فالمنتجات الثقافية التي تحمل خصوصية وطنية تجذب الاهتمام في الأسواق الدولية، مما يسهم في زيادة الصادرات وتعزيز الاقتصاد.

"اقتصاد الثقافة" أو "الاقتصاد البنفسجي" هو أحد المكونات الثلاثة للاقتصاد المستديم وهي الاقتصاد الاجتماعي والبيئي والبنفسجي. فالاقتصاد البيئي (الاقتصاد الأخضر) والاجتماعي يتضح من تسميتها مجال اهتمام كل منهما، فالأول في قضايا البيئة والثاني في قضايا المجتمع. أما "الاقتصاد البنفسجي" فهو هو مجال اقتصادي يسهم في التنمية المستدامة من خلال زيادة الاعتبار وتثمين العائد الثقافي للسلع والخدمات. "الاقتصاد البنفسجي" يراعي ويركز على البعد الثقافي، وهو مختلف عن اقتصاد الثقافة الذي يعتبر قطاعا بحد ذاته.

حظي مفهوم "الاقتصاد البنفسجي" باهتمام عالمي ولعل ما ميزه حينها، اهتمامه بدور الجوانب الثقافية الهام جدا في الاقتصاد، الذي برز بوضوح مع تسارع الشركات المتعددة الجنسيات في استيعاب الجوانب الثقافية للبلدان المضيفة أثناء تصميم استراتيجيات التسويق الخاصة بها في إطار رغبتها في خلق اتصال فعال مع المستهلكين في تلك البلدان، وبيع السلع والخدمات الملائمة لثقافتهم.

بيد أن "الاقتصاد البنفسجي" لا يقتصر على الجوانب الثقافية فحسب، بل يضع في اعتباره الجوانب الجغرافية والإثنية والاجتماعية عند دراسة طبيعة المكان الذي يعمل فيه، ومن ثم فإن مفاهيم مثل المساواة العرقية أو التبادل الثقافي أو الأنثروبولوجيا الاقتصادية، هي مبادئ أساسية مرتبطة بعمل الاقتصاد البنفسجي، الذي يستمد أفكاره من الرأسمالية، ويشيد به الاقتصاديون وخبراء التنمية؛ لدوره في الترويج للثقافات المتنوعة، ولعمله المحفز للعولمة.

المبحث الثالث: خصوصية "الاقتصاد الثقافي" أو "الاقتصاد البنفسجي"

إن أي جهد تنموي يحتاج إلى تخطيط واسع وإلى ميزانيات وإلى آليات عمل تسندها تشريعات الدولة التي ينبغي أن تخصص في موازنتها العامة ما يناسبها، ناهيك عن التشريعات القانونية التي تخص تطوير الجهد الاستثماري في مجال توسيع حلقات البناء الثقافي، والاستفادة من الجهد الدولي ومنظماته الإنسانية وبرامجها الواسعة في تعضيد مسار هذا الاتجاه. "الاقتصاد الثقافي" أو "الاقتصاد البنفسجي" يحتاج إلى استعدادات واسعة، وإلى خبرات مدربة وفاعلة، لكي يدخل في إطار صناعة الأسس التنموية، أي؛ تنمية البيئة الاقتصادية العامة، وتنمية العوامل المساعدة لتعزيز الوعي الإنساني.

تبرز خصوصية "الاقتصاد الثقافي" أو "الاقتصاد البنفسجي" في حاجته الضرورية إلى مسؤولية استثنائية من أصحاب القرار السياسي والتشريعي، لأن تاريخ الاقتصادات الوطنية ارتبط بشكل تاريخي بأنماط السياسات، وهذا ما يدعو إلى ضرورة تأمين الفرص التشجيعية لكي تتضح ملامح هذا الاقتصاد ويقوى عوده. ومن هنا نجد أهمية رسم سياسات فاعلة للثقافة، وضرورة اقترانها بسياسات إجرائية يدخل فيها الجانب المادي بشكل فعال ومؤثر من خلال تأمين مصادر انتعاشها الأولي، ومن خلال دعم الموازنة الوطنية.

تبقى هذه الموازنات الوطنية رهينة بظروف وتعقيدات السياسة العامة، وبطبيعة المدخلات الاقتصادية وعوامل التضخم والقدرة المالية، أي أنها ترتبط دائما بالأزمات التي تصنع لها دائما الكثير من الضحايا، فتأكل من جرف استحقاقاتهم على أساس الأولويات والحاجات. وإزاء هذا المعطى يثار السؤال التالي؛

-من هو المسؤول عن رسم هذه السياسات وتقدير تلك الحاجات؟ وهل ثمة وجهة نظر حقيقية يمكن تبنيها للفعاليات الثقافية في بناء مشروع الدولة الجديدة؟

على الرغم من أن جل الدستور المغربي يتضمن نصوصا تؤكد على أهمية "رعاية الدولة للثقافة" التي هي "حق كل مواطن"، لكن ما هو سائد في الغالب أن الثقافة ووزارتها الوصية تعتبر أدنى مستوى مما يطلق عليه الوزارات السيادية التي يجري الصراع عليها أحيانا بين الكتل الحزبية المتنافسة. ولعل فكرة "الرعاية" تجعل السلطة الحاكمة تتحكم في الثقافة لاعتبارات سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية أو إيديولوجية أو دينية أو غيرها، بفعل محاولة توظيفها بما يخدم مصالحها ويعزز من موقعها ونفوذها، في حين أن الثقافة مقترنة بالمعرفة من حيث إنتاجها ونقلها ونشرها وتعميمها. تلك التي ينبغي أن تكون في متناول الفرد داخل المجتمع، وقد كان المغرب تاريخيا يعلو من شأن الثقافة والمثقف والأديب والكاتب والفنان و....

برزت أهمية اقتصاديات الثقافة في ربع القرن الماضي على نحو واسع ترافقا مع الطور الجديد للثورة العلمية – التقنية، والطفرة الرقمية وتكنولوجيا الاتصالات والمواصلات، حيث أصبح للثقافة دور محوري في عملية الاقتصاد عكس ما كان سائدا، بل مهيمنا لسنوات طويلة. الثقافة بشكل عام لا مردود مادي يذكر منها، في حين أن الثقافة إذا انتشرت في مجالات الحياة المختلفة، فإنها ستؤثر على التنمية بجميع مجالاتها وهو ما نطلق عليه "التنمية المستدامة"، أي **توسيع خيارات الناس**.

يمكن ملاحظة ذلك من خلال نشر الوعي الثقافي بشكل عام، والثقافة الاجتماعية بشكل خاص، وكيف يمكن أن تؤدي دورا إيجابيا على مجمل عملية التنمية، بل على مجموع الحياة العامة بترشيد استخدام الموارد وتقليص النفقات في القطاعات المختلفة ورفع الشعور بالمسؤولية، لاسيما في ظل السلوك الثقافي المدني المتحضر.

كلما تكرس الوعي الثقافي والفهم الحضاري لدور الثقافة، فإن ذلك ينعكس إيجابا على احترام النظام العام، والوقت والذوق العام، ومعايير الجمال والحُسن، وقيم السلام والعدل، والتسامح والخير واحترام الآخر، بما يؤثر على الاقتصاد والتنمية وذلك من خلال تكاملها مع الثقافة عبر العلاقة التبادلية التفاعلية.

إذا كان الاقتصاد محوريا في عملية التنمية، فإن لا تنمية حقيقية دون الثقافة بما فيها ثقافة اقتصادية أو بمعزل عنها، وهكذا تنشأ العلاقة المتداخلة والمتحابة بينهما، والتي لا يمكن نكرانها بتاتا.

لا يمكن للثقافة أن تحقق آمالها وطموحاتها، وتواكب الجديد، وتواجه تحديات العصر دون دعم مادي، فهو العمود الفقري للثقافة، ولا يمكن أن يتحقق ذلك في ظل اقتصاد متخلف. بل تحتاج المسألة إلى اقتصاد متطور وعصري يستجيب لحاجات الثقافة، لاسيما توفير الأموال لدعمها مجتمعيا واستثماريا من جهة، والمساهمة في عملية التنمية من جهة أخرى، بما فيها إيجاد فرص عمل وتقليص مستوى البطالة من خلال السياحة الثقافية المتنوعة، أو عبر قاعات العرض السينمائي، أو المسرحي أو مراكز الترفيه الثقافية المختلفة، أو المعارض الفنية والمؤتمرات الثقافية، والمنتديات والملتقيات والمهرجانات الفنية والثقافية، وكل ما له علاقة بالفن والأدب.

كلما تعززت الثقافة اغتنى الاقتصاد، والعكس صحيح من خلال الأدوات والوسائل بما يعلي من شأن الإثنين معا، ناهيك عن جذب فرص عمل جديدة، وتوظيف الابتكار والتطوير والتجديد من خلال العرض والتسويق والتشويق للمنتج الثقافي والاقتصادي، بما يعكس ثقافات الشعوب وحضاراتها المختلفة، وهناك اليوم من يضع التواصل بين البشر وتبادل المصالح في المقدمة تحت عنوان: "مختلفون بلا خلافات" تعبيرا عن هويات متنوعة بهدف تحقيق التكامل والتفاعل والتعاون، من خلال التفكير والسلوك للمجتمعات المختلفة بما فيها من تاريخ وفنون وآثار ولغات وفولكلور.

كل ذلك يجري في عملية اقتصادية متراكبة، بما فيها لقاءات وعلاقات عامة وتسوية المشكلات والخلافات، وفتح آفاق تعاون جديد في المجالات المختلفة، وهكذا تتفاعل سياقات الثقافي بالاقتصادي من خلال المنافع المتبادلة، علما بأن الاقتصاد هو التعبير المكثف عن السياسة، وهو المؤثر الأكبر فيها، وهو الملهم للثقافة أيضا، وأحد معاييرها تمايزا وتواصلا. ذلك أن امتلاك وسائل المعرفة واستثمارها بكفاءة عالية من خلال دمج المهارة والتقنية المتطورة، إضافة إلى تنمية الموارد الثقافية وتحويلها إلى موارد اقتصادية يمكن أن ترتكز على تجربة تنسجم مع العصر الرقمي، والذكاء الاصطناعي، أو ما يسمى ب **الثورة الصناعية الرابعة**.

قبل الختم أصوغ لكم بعض من نماذج اقتصاد بنفسجي يتعلق بالسلوك، وآخر بالقيم، وآخر بالمعرفة، إذ يكون الهدف من هذ الاختيار إضفاء طابع الشمولية التي تحترم التنوع الثقافي لعلاقة تفاعلية تقوم على مبدأ؛ **رابح رابح**.

أ–السلوك:

ما دام السلوك متعلق بالتمييز بين ما هو جيّد وما هو غير جيّد (الجيّد والسيء/النافع والضار) يتعلق بشكل أساسي بالمنظومة القيمية، والأخلاق، والمعايير الاجتماعية والثقافية التي يتبناها الفرد أو المجتمع، بالإضافة إلى النتائج والآثار المترتبة على الأفعال. هو عملية تقييم تعتمد على العقل، التجربة، والضمير لتحديد الأفضل، لا مجرد القدرات العقلية. فإذا ما أخذنا على سبيل المثال:

–سلوك عدم احترام قانون السير والجولان: يعد نموذجا للسلوك الغير المرغوب فيه، والذي يؤثر بأبعاده على جيب المواطن وسلامة الناس؛ فإذا ما تمت المخالفة، فإن المبلغ الذي سندفعه يشكل عبئا علينا، ويؤثر على ميزانيتنا الشخصية أو العائلية، وهذا العبء ما كان ليحصل لو أننا التزمنا بقواعد التربية الطرقية.

–سلوك شرب الخمر: هو إشارة واضحة للاقتصاد المتعلق بجدوى الشيء. فأنت تقبل على كل نافع، وقد تتركه لشيء آخر أكثر نفعا. **فما بالك إذا كان الشيء ضرره أكبر من نفعه؟ وما النفع الحاصل من بيع خبيث تتوفر عنه البدائل الأخرى للبيع والتجارة؟**

من هنا كان اعتبار سلوك شرب الخمر فعلا مشينا عند من يحرمونه لثقافة مبنية على دين. وبعض آخر من الناس، ممن لا يؤمنون بدين أو يتجاوزون حدود دينهم، يقبلون على شرب الخمر، وفي ذلك قبول ضمني منهم لتحمل مخاطر ضرر على صحتهم العقلية والعضوية مقابل شهوة ولذة زائلة، ولا ننسى حجم المال المنفق على شيء لا نفع فيه إلا من ربح تاجر لا يضيره بيع الخمر... فذلك المال إن أنفق على أمر آخر طيب فإن النتيجة ستكون أكثر نفعا وفائدة.

–سلوك تناول السجائر: هنا أروي لكم قصة حقيقية؛ في أحد الأيام وأنا جالس مع صديق نتحدث عن موضوع مضار التدخين، والذي كان صديقي يدخن أكثر من عشرين سنة. طرحت عليه سؤال أثار فضولي عن قيمة المال الذي أنفقه على السجائر بالتقريب؛ وعندما أجرى حساباته بمتوسط دقيق من أول سيجارة حتى آخر سيجارة. تبين له أن المبلغ المنفق باهض جدا! لو أن هذا المبلغ أنفق على مشروع ثقافي أو اقتصادي لكان أفضل.

أليس هذا اقتصادا يتعلق بالثقافة من زاوية السلوك المجتمعي؟

يزعم البعض أن المبلغ الذي يدفع عند المخالفة يزيد خزينة الدولة، والمبالغ المحصلة من شركات بيع السجائر والكحول والضرائب التي تؤديها، نستخلص منها أجور الموظفين، وننجز بها مشاريع تعود بالنفع على الوطن. هذه القناعة من زاوية ضيقة قد تكون صحيحة، لكن الحقيقة شيء آخر، فقد تجد أن الأمر برمته لا صحة فيه؛ فلو سلمنا أن دفع قيمة المخالفة مورد للدولة.

فكيف سيكون الوضع القائم لو أن الجميع توسع فيها وقال لا ضير في دفع مخالفات للخزينة؟

ستكون النتيجة فوضى عارمة تضر بأوقات الناس، وأزمات تضيع جهدهم ومالهم، وضياع فرص لهم، وهذا كلّه ينعكس على اقتصاد الدولة.

السجائر والكحول، على الرغم من منافعها فإن الضرر الواقع بين الناس على صحتهم، والجرائم المتأتية من ذهاب العقل بتعاطي الخمر، ذلك سينعكس ضررا على الاقتصاد، فالدولة، كما تأخذ، ملزمة بالعطاء في الإنفاق على الصحة، وإصدار القوانين والموارد البشرية و... الضرائب التي تحصل عليها من بيع الكحول والسجائر ستدفعها أضعافا في معالجة المرضى من المواطنين، ممن تراجعت صحتهم؛ بسبب التدخين والكحول. وانتشار الجريمة بسبب ذهاب عقل من يعاقر الخمر، وسجنهم، وإعادة تأهيلهم و....

ب–القيم:

تبقى القيم نقطة نقاش نسبية متغيرة وليست مطلقة ثابتة، وتختلف من فرد لآخر، وبين مجتمع وآخر. ما يهمنا في مفهوم القيم هو إسقاط موضوع الاقتصاد البنفسجي على القيمة باختلاف أنواعها؛ كلما تعلق الاقتصاد البنفسجي بالثقافة وقيم المجتمع، الذي يمثل ركيزة أساسية في الانتعاش الاقتصادي عن طريق اتباع القيم الجيدة فيما تحمد عقباه ضمن الاقتصاد البنفسجي.

تُنسب القيم عادة لموضوع يمثل قاعدة لها، فنقول مثلا: إن صلة الأرحام والأقرباء في الأعياد تمثل قيمة اجتماعية، فتزيد المرحمة بين الناس في الوقوف على حاجاتهم، وتبادل المنافع، وحل المشكلات، وزيادة الرفاهية بين أفراد المجتمع.

وأما ما يتعلق بالربح والخسارة في المعاملات التجارية فهي قيمة اقتصادية بحتة، تلك المتعلقة بجودة أي سلعة يقبل الزبون على شرائها على الرغم من ارتفاع سعرها؛ لأن عمرها الافتراضي أكبر من سلعة ذات جودة أقل وسعر أقل. ولأن مفهوم القيم نسبي حسب الاقتناع، فتوجه الزبائن مختلف في هذه الحالة بناء على القيمة الحالية للنقد، أو الجودة الشاملة، أو تقليد ومنافسة الآخر.

لو افرضنا أن العمر الافتراضي لنظارة مثلا: هو 10 سنوات، وسعرها 1000 درهم، وهناك نظارة أخرى سعرها 500 درهم، وعمرها الافتراضي سنتين فقط. في هذه الحالة، ومن منطلق القيمة الاقتصادية، فإن الحكمة في الإنفاق في حال توفر السيولة يقتضي اختيار النظارة

ذات السعر 1000 درهم؛ لأن جودتها أحسن ممثلة بعمرها الافتراضي المجرب، فمن يشتري النظارة الأرخص سيبدل نظارته 5 مرات في 10 سنوات، مقابل 500 درهم، في حين أن الذي يشتري النظارة الأغلى لن يغيرها في المدة عينها.

ومن القيم الدينية التي تصب في الاقتصاد البنفسجي الإيمان بضرورة دفع الغني مبلغا من ماله لا يشكل عبئا كبيرا عليه، لكنه زكاة من ماله على الفقراء، فهذا يقلل الحقد الطبقي، ويرفع سوية المجتمع، ويشبع الجائع، ويحرك الاقتصاد، وتتحقق البركة في أصل المال لدى الغني، التي يشعر بها في قلة تردده على المستشفيات أو في حصوله على فرص لشراء الأرخص، وبذلك يرفع من هوامش ربحه حتى في سعادته وطمأنينته النفسية، ليؤثر ذلك إيجابيا في إقباله على الحياة وارتفاع إنتاجيته بالضرورة.

البذل في القيم الأخلاقية، دينية كانت أو إنسانية، تأثيرها في المجتمع على نحو إيجابي، لا ينفصل عن كونه اقتصادا بمعنى الكلمة، لكنه بنفسجي متعلق بالثقافة. التداخل بين القيم واضح، والفيصل بينها دقيق؛ فما تراه أنت دينيا قد يراه غيرك سياسيا ويراه آخر اجتماعيا، وهكذا دواليك.

ت–المعرفة:

المعرفة هي القدرة الفرد على استيعاب وإدراك ما يدور حولنا من حقائق، والوعي في الحصول على المعلومات واكتسابها من خلال القيام بالتجارب، أو بالملاحظة والتأمل، وكما يمكن التوصل للمعرفة والوعي بواسطة مراقبة ما قام به الآخرين، والاطلاع عليه والتمعن فيما توصلوا إليه من استنتاجات. ويرتبط مقدار المعرفة بسرعة البديهة والسعي الدؤوب في البحث عن الأشياء المجهولة واكتشافها وكشف أسرارها، وتنمية القدرات الفردية بالاعتماد على الاستنتاجات.

لتقريب دور المعرفة لما يكتسبه الفرد من خبرات ومهارات، والتي يقوم أساسا على التجربة والتعلم بالدرجة الأولى، في تفعيل الاقتصاد الثقافي في حياتنا أصوغ لكم أمثلة لذلك:

–مجال السلامة الطرقية: تتطلب سلامة الشاحنة مهارات فحص دقيقة، أبرزها إجراء الفحص البصري الروتيني الشامل قبل التشغيل (التأكد من ضغط الإطارات، حالة الفرامل، عدم وجود تسريب للسوائل: زيت، وقود، سائل تبريد)، التأكد من سلامة تأمين الحمولة، والمعرفة الفنية للصيانة الوقائية البسيطة. كما تشمل المهارات؛ مراقبة لوحة العدادات، والوعي بالنقاط العمياء، والقدرة على التعامل مع حالات الطوارئ لتجنب الأعطال المكلفة وضمان السلامة، مع فحص الأنظمة الحيوية، ثم استخدام التكنولوجيا في السلامة، وإدارة سجلات الصيانة....

فلو أن مالك الشاحنة شخصا يجهل لكل هذه المهارات والمعلومات، فإنه بلا شك قد لا يضمن سلامة الشاحنات، وحماية الطرود والسلع من التلف أو الأمان، ولا يقلل من مخاطر الحوادث الخارجة عن السيطرة .

–مجال التربية والتعليم: يتعلق بمدى مصداقية الطالب في تحصيله العلمي، عن طريق التشديد على رقابة الطلبة في الامتحان. فلو كان كل طالب يلجأ دوما للغش في الامتحانات، ويخدع مدرسيه وأساتذته، فإنه بالمحصلة سيتخرج بشهادة لا تعكس مدى معرفته ومداركه الحقيقية في تخصصه، وإذا ما قُدر له الاشتغال بمؤسسة ما، فإنه ذلك سيؤثر سلبا في مستقبلها الاقتصادي، بسبب قرارات وإجراءات غير صائبة قد يحسم فيها لتدني تحصيله العلمي.

–مجال الوجبات السريعة: وأنا عائد من العمل ألح علي ابني أن أحضر قطعتي (بيتزا) La pizza جاهزتين من (السوبرماركت) Un supermarché، وكانت قيمة الاثنتين منها تناهز مئة درهم، وبعد تناولهما بسرعة، لم يحصل الإشباع الكافي منها، لصغر حجمها الذي لا يتناسب مع سعرها.

في اليوم الموالي أحببت أن أعطي لابني درسا في كيفية الاقتصاد عن طريق المعرفة بالطهي، فجلبت مكونات صنع (البيتزا) La pizza، وصنعت أربع قطع كبيرة بنظافة وجودة عالية، وتناولنا (البيتزا) La pizza إلى حد الإشباع، وأهدينا جيراننا وأبقينا كمية لليوم التالي، كل

ذلك كان بسعر قطعتي (بيتزا) La pizza الجاهزتين من (السوبرماركت) Un supermarché. إنه سلوك معرفي يدل على أهمية المعرفة المتعلقة بالتدبير المنزلي، لتفادي الوجبات السريعة الغالية الثمن والمضرة بصحتنا، خاصة الأطفال.

ولو أن البعض يرى فيها المعرفة بالتقنية في توفير المال والجهد في طلب وجبة طعام عبر التجارة الإلكترونية. وفي ذلك اقتصاد يتعلق بمعرفة كيفية طلب السلع عن طريق الإنترنت، أضف إلى ذلك قلة التلوث البيئي والزحام وقلة احتمال وقوع حوادث السير.

ارتبط الاقتصاد البنفسجي بشكل كبير بقيم وثقافة المجتمع، مما يضبط لنا استجابة الإنسان وضمن لنا تفاعله الإيجابي، وبذلك تكون الثقافة أحد المحاور المساعدة في تطويره؛ من خلال زيادة الاعتبار، وتثمين العائد الثقافي للسلع والخدمات. الاقتصاد البنفسجي يراعي ويركز على البعد الثقافي، وهو مختلف عن اقتصاد الثقافة الذي يعتبر قطاعا بحد ذاته، مؤثرا في جودة الحياة والمنتجات.

علي سبيل الختم:

بالمغرب بنيات متفاوتة الحجم والنوعية؛ حرف تقليدية، فولكلور، سينما، ومسرح، وإنتاج سمعي بصري، ورسم، وموسيقى، ورقص، وأهازيج، معارض للكتاب... تهتم بالقطاعات المندرجة ضمن "اقتصاديات الثقافة" أو "الاقتصاد البنفسجي"، بنيات تنظم ملتقيات ومنتديات ولقاءات ومهرجانات كثيرة ومتنوعة الموضوعات في تواريخ ومواعيد دينية ووطنية وموسمية. أنشطة توحي بوجود "اقتصاديات للثقافة" أو "الاقتصاد البنفسجي" ببلدنا تحترم قواعد الاحترافية والإنتاجية. غير أن ضمان انتظام هذه الأنشطة يقتضي وجود بنيات إبداعية مستقرة، تستند إلى مؤسسات تكوين واحتضان وتشجيع مهيكلة، كما يقتضي ضمان انتظام هذه الأنشطة، وفضاءات وأماكن عيش ثقافية تشتغل باستمرار؛ مثل: أروقة الفنون ، قاعات السينما التي يتقلص عددها بالتدريج، وفضاءات الفرجة، ببنيات إدارية مهنية، وموارد مالية ومسارح مختلفة الأحجام، وخزانات، ومكتبات، وساحات و... كل ذلك معززا ببنيات إدارية مهنية كافية وأطر بشرية مؤهلة، وأن يحصل تكامل بين الإنتاج الثقافي، وحاجيات ومتطلبات المتلقي، فضلا عن ضرورة وجود سياسة ثقافية عمومية تمتلك ما يلزم من وسائل التحفيز والتشجيع، ودعم المجالات الإبداعية بمختلف تعبيراتها.

تعتبر "اقتصاديات الثقافة" مكونا يكتسب أهمية خاصة في الاقتصادات العصرية على مستوى خلق فرص الشغل والثروة، وتعزيز مكونات الهوية الثقافية الوطنية في تنوعها ووحدتها، وإشعاع صورة المغرب، والنظر في ممكنات وضع سياسة عمومية ملائمة للارتقاء بالمقومات الثقافية وتثمينها على الوجه الأمثل.

من هنا بدأت فعاليات جديدة، شابة في غالبيتها، تفرض ذاتها، بطرق مختلفة، في ميادين الإبداع والإنتاج، والتوزيع، والتكوين، والاستهلاك، والتواصل. ذلك أن تحرير الاقتصاد، وتحرير المجال السمعي البصري، سمح لهذه الفعاليات بالإقدام على تنظيم وتنشيط تظاهرات ثقافية اعتمادا على قواعد احترافية، سواء بإطلاق إذاعات خاصة، أو مهرجانات متنوعة، أو مشاريع صحفية، أو وكالات للتواصل، أو شركات للإنتاج السمعي البصري، أو مواقع إلكترونية.

هل يستطيع هذا الاقتصاد العمل بمفرده عند اقتصاره على العوامل الثقافية فحسب؟ أم ضرورة البحث عن دعم من أنواع أخرى من الاقتصاد غرض تحقيق التكامل؟ وماهي المخاطر التي تعرض لها الأنشطة الثقافية، من حيث طبيعتها، قياسا مع المنتوجات الأخرى؟

المراجع والمصادر:

- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي 2015. الاقتصاد الاجتماعي والتضامني: رافعة لنمو مدمج، تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، المملكة المغربية، اللجنة الدائمة المكلفة بقضايا التكوين والتشغيل والسياسات القطاعية.
- صالح العموري ورولا المعايطة، **المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات: (من الألف إلى الياء)، الموجة الرابعة للإدارة.**
- طاهر محسن منصور ونعمة عباس الخفاجي، **قراءات في الفكر الإداري المعاصر.**
- حمزة الجبايلي، **التنمية المستدامة استغلال الموارد الطبيعية والطاقة المتجددة.**
- Diversum, THE PURPLE ECONOMY: AN OBJECTIVE, AN OPPORTUNITY.
- Gestion-attentive. l'économie mauve. Retrieved from
- Gilles, h. L'ÉCONOMIE MAUVE.
- Gouadain, J. PREMIER FORUM INTERNATIONAL DE L'ÉCONOMIE MAUVE.
- İlkkaracan, İ. Purple Economy : A Strategy for Women's Equal Economic Participation towards Sustainable Cities.
- Jacinthe Gagnon, M.. L'économie mauve : économie, développement durable et diversité culturelle.
- JAY, V. COP22 - L'économie mauve, coeur d'une croissance harmonieuse et de long terme.